

عهد الملك طلال (أيلول ١٩٥١ - ١٩٥٢م):



بويع الملك طلال دستورياً على الأردن يوم (٦/أيلول/١٩٥١م) لكن المرض لم يمهله كثيراً ولم يعطه الفرصة الكافية للاستمرار في الحكم فخلال الأحد عشر شهراً التي قضاها ملكاً حقق عدة إنجازات. يمكن القول إن أهمها على الإطلاق إصدار دستور جديد للأردن وذلك في مطلع عام ١٩٥٢م عندما صدرت الإرادة الملكية السامية بتشكيل اللجنة الملكية لصياغة الدستور

برئاسة بهجت التلهوني الذي أنجز وزملاءه أعضاء لجنة الدستور الذي ما زلنا نحكم به للآن. إضافة إلى التوقيع على اتفاقية الضمان الاجتماعي بين الدول العربية وإنشاء ديوان المحاسبة وصدور قانون الخط الحجازي والاتفاق الجديد مع التابلاين.

ونتيجة للحالة المرضية التي كان يعاني منها الملك طلال وتمشيًا مع مواد الدستور فقد اجتمع مجلس الأمة بجلسة مشتركة مع الوزارة بتاريخ ١١ آب ١٩٥٢م وقرر عدم قدرة الملك على الاستمرار في ممارسة سلطاته الدستورية، ولما كان الأمير الحسين لم يكمل بعد السن الدستورية لتوليته مقاليد الحكم فقد تشكل مجلس وصاية ضم كل من:

• عبد الرحمن الرشيدات.

• إبراهيم هاشم.

• سليمان طوقان.

وذلك لتسيير الأمور في البلاد ولحين بلوغ ولي العهد السن الدستورية ومن أهم القرارات التي اتخذها مجلس الوصاية المناداة بالأمير محمد بن طلال ولياً للعهد.